ادارة الولاية الجزايرية

قانون حج البيت

(منقول من ورقة المبشر الرسمية)

١٨٩٥

الجزاير
مطبعة فونطانة وشركايه
زقاق دورليان عدد ٢٩

قانون حج البيت

(تنبيه مهم — ان هذا القانون يكون العمل به مستمرا ولا يفهم من الاعلان به اليوم الاذن في الحج بل سيبرز اعلان خصوصي كالعادة في الوقت المناسب يعرف به في كل سنة هل الحج ماذون فيه للمسلمين الجزايريين ام لا)

امر من الوالي

* نحن الوالي العام بالجزاير ية
* بعد اطلاعنا على امر الدولة المورخ باليوم ٢٦ من اوت ١٨٨١ المسوغ للوالي العام تنظيم عدة مسايل نيابة عن وزير الداخلية ومن جملتها الامور المتعلقة بالحجاج وغيرها

وبعد نظرنا الى قانون الحج الذي اتفق عليه المؤتمر الصحي بين الدول بباريس في اليوم ٣ من مارس سنة ١٨٩٤

والتفاتنا الى مطاليب الجنرالات حكام الايالات وعمال العمالات الثلاث الجزايرية

امرنا بما ياتي مفصلا

* الفصل ١ * كل حاج مسلم اينما كان مسقط راسه وتوجه من احد المراسي الجزايرية قاصدا مكة الا يجب عليه ان يثبت باظهار وثايق اولا انه حايز مقدار الفي فرنك

الظاهر منه انه كاف لقضاء سفره ذهابا وايابا باحسن شروطه وثانيا ان يكون اهله غير محتاجين وان لا يحصل لهم ضرر بغيبته وثالثا ان لا يكون عليه طلب نقدي من الدولة او البلدة وزيادة على ذلك ان ياتي بضا من موسر فاطن ببلدته لا يحج في ذلك العام يلتزم كتابة شرعية باداء ما عساه يحتاج اليه الحاج من مال الغير مدة سفره

* الفصل ٢ * كل طلب للحج لابد ان يحرر في كاغد طامبري و يقدم لشيخ البلدة (الميـر) او لمتصرف البلدة او الحاكم على الوطن وهو يبلغه مع ما اعتمد عليه من الشواهد الى الجنرال حاكم الايالة او عامل العمالة حسب الوطن

* الفصل ٣ * الحكام المحلية لا يأذنون في السفر لاحد الا بعد ان يصدر لهم امر من الجنرال حاكم الايالة او عامل العمالة و بذلك يسبق لكل منهما العلم بالحجاج حال يمكن لهم الوصول من محل سكناهم الى مرسى الركوب قبل انتهاء التاريخ المعين

* الفصل ٤ * يتمكن مريد الحج باذن السفر الى مرسى الركوب وفيه يذكر تاريخ ما اشير اليه اعلاه من امر الجنرال او عامل العمالة وحين وصوله الى مرسى الركوب يبدل الاذن المذكور بورقة الجواز يتسلمها من الجنرال حاكم الايالة او عامل العمالة او عامل القسمة (سوبريفي) مسطور

فيها بالعربية اسم حاملها النسبي واساميه الشخصية وعمره ومحل سكناه خلاف ما يفيد فيها حسب العادة من الدلايل بالفرنسوية

* الفصل ٥ * لا ينال احد ورقة الجواز الا اذا اظهر كاغد الذهاب والاياب الماخوذ من شركة بحرية فرنسوية الذى يبيح له ركوب مركب توفرت فيه الشروط المطلوبة لنقل الحجاج المنصوص عليها في هذا القانون نفسه وكذا في قانون المؤتمر الصحي الدولي المومى اليه انفا

* الفصل ٦ * ورقات الجواز المعدة للحجاج يبقى تسليمها كل سنة لطالبيها جاريا الى اليوم الذى قبل يوم عرفة بخمسة وعشرين يوما اعنى الى تمام اليوم ١٣ من ذى القعدة لاغير ومن التاريخ المذكور ينقطع تسليمها في جميع المراسى الجزايرية

* الفصل ٧ * تذاكر الاذن في السفر التى توخذ من ايدى اربابها وقت التمكن بورقات الجواز تعطى لوكيل الدولة في المركب المسافر وهو يعتمد عليها في انشايه جريدة يكتب فيها اسماء الحجاج اثباتا لركوبهم زيادة على ما في يدى رييس المركب من مثل هذه الجريدة

* الفصل ٨ * ينقسم الحجاج جوعا كل منها يحتوى على عشرين نفسا تعديلا حسب مسقط راسهم ولكل جمع كبير يعينه بقدر الامكان حاكم بلدة الاستيطان او حاكم مرسى الركوب او وكيل الدولة في المركب الذاهب

* الفصل ٩ * كبراء الجموع يختارون من بين افراد الحجاج ممن له المعرفة بالكتابة والقراءة بالفرنسوية او العربية ولاسيما من اصحاب الوظايف المخزنية في الجزايرية فيتسلمون من احد الحكام الموصى اليهم في الفصل ٨ اعلاه ظهيرا مصحوبا بجريدة اسماء الحجاج الموافق منهم كل جمع وهم المكلفون بخذ الزاد الموزع على المسافرين والمتوسطون بين الحجاج ونواب الحكم الفرنسوي ويجب عليهم ان يخبروا وكيل الدولة في المركب المسافر وقنصل فرنسا في جدة بجميع الدلايل النافعة

* الفصل ١٠ * لا تمنع الحجاج من حمل ما يرونه نافعا لهم من السلاح البارودي لتأمينهم مدة سفرهم ولكن لا يحملون منها الا ما كان في حيازتهم ولا يوذن لهم في اشتراء سلاح جديد بقصد الحج

* الفصل ١١ * كل مسلم قاطن في الجزايرية يخالف شروط امرنا هذا يعاقب بعد رجوعه الى مسقط راسه بالسجن مدة يعين قدرها الوالي العام اعتمادا على مطلوب الجنرال حاكم الايالة او عامل العمالة

* الفصل ١٢ * كل شركة بحرية وكل مجهز مركب لنقل الحجاج يجب عليها وعليه التصريح بذلك لدى ادارة عامل العمالة او القسمة التي يكون منها الركوب والالتزام كتابة بمراعاة شروط قانوننا هذا

وعلى فرض اكتراء المركب المعد لنقل الحجاج فيجب

على المكترى حين تصريحه بما ذكر ان يضع عقدا التزم فيه مجهز المركب او الشركة مالكته بالامتثال الى الشروط الموصى اليها والكل منهما ضامن للاخر

* الفصل ١٣ * يجب على المجهز او المكترى ان يضع فى خزانة دولية يعينها له عامل العمالة او القسمة مبلغا قدره ١٥ الف فرنك على كل مركب يحمل الحجاج الى جزيرة العرب على وجه الكفالة بالانقياد الى الشروط المذكورة كما يجب عليه ان يقيم فى الجزاير نايبا يتولى اداء الكفوف الصحية وقبول انواع الاستحقاقات او العقود التصرفية او الشرعية

يستقل المجهز بضمانة كل ما يطرا من العوارض والنزاعات ولا يجوز له الاحتجاج على الحكم او الحجاج بما اشترط بينه وبين مكترى المركب

* الفصل ١٤ * لا يرد المجهز ما وضعه من الدراهم كما ذكر انفا الا بعد اجل اقله ثلاثون يوما من يوم نزول الحجاج او تمام تخلصهم من الحجر الصحى الذى يضرب عليهم عند وصولهم الى الجزاير وذلك ليتاتى لكل ذى حق ان يقيم الدعوى على المجهز

* الفصل ١٥ * كل مركب استعد لنقل الحجاج لايشرع فى شىء من اعمال الانتقال حتى تتفقده فى مبدا مذهبه من الجزايرية جماعة خصوصية يعين اعضاءها عامل العمالة او القسمة لاثبات موافقته للشروط التى

اتفق عليها قانون المؤتمر الصحي الدولي بباريس وشروط قانوننا هذا ثم تقيس تلك الجماعة جوف المركب لتعرف ما يسعه من الحجاج مدة السفر ذهابا وايابا والمساحة المخصوصة فيه لكل حاج يجب ان لا تكون اقل من ميترتين مربعتين وعلوها اقله ميترة و ٨٠ سنتميتر

* الفصل ١٦ * شكل الكنف وسعتها يكونان على وفق الشروط المعينة في الفصل ١٨ من قانون المؤتمر الصحي الدولي بباريس وتنظف وتطهر من الروايح الخبيثة بامر الطبيب ٣ مرات في كل يوم بماء ممزوج بجزء من الحامض الفنيكي في كل ماية جزء او بكلورور الجير او التوتيا البيضاء او الزرقاء بل حتى السليماني بجزء منه في كل الف جزء ماء ويعين لذلك مدير ادارة الصحة والا طبيب خصصته الادارة لما ذكر ما يحمله المركب من المنظفات والادوية نوعا ومقدارا

* الفصل ١٧ * سطح المركب من اوله الى اخره لابد ان تجعل فوقه وقاية

* الفصل ١٨ * ان ثمن السفر يتساوى في مقداره الحجاج ومجهز المركب ومعلوم ان السفر يكون من الجزايرية الى جدة ثوا والاياب من جدة الى الجزايرية بالاقامة في الينبع كي يتأتى للحجاج زيارة المدينة ويشمل ثمن السفر الكفوف التي تدفع لنظارة الصحة العثمانية ورييس المركب هو الذي يوديها عند الوصول الى

جزيرة العرب نيابة من الحجاج كما يشمل الثمن المذكور مطعومات الحاج في المركب مدة رجوعه من جدة الى الينبع ومنه الى الجزايرية

* الفصل ١٩ * يكون الافتيات في المركب بالمطعومات الآتي ذكرها

جفاف من السردين	* عدس
حمص	* اقراص من بقولات يابسة مختلفة
بن	* فارينا
تاي	* كسكس
سكر ابيض	* سمن
ارز	* زيت قبايلي
تين يابس	* فلفل احمر
زبيب	* حرور
جفاف من حليب منعقد	* ملح مدقوق
زيت الزيتون للطبخ	* فلفل اكحل
خبز	* لحم
مشماط	* الفحم الحطبي

والكميات التي تحمل مما ذكر في المركب تقدر بقدر المسافرين بواسطة ادارة الصحة ولها ان لاتقبل في المركب الزاد الذي لم تظهر لياقته لها

* الفصل ٢٠ * تباع المطعومات المومى اليها للحجاج ما بين الجزايرية وجدة بما تباع به عادة في حوانيت

الجزاير وكمية الاقوات التي تعطى في المركب مجانا كل يوم لكل حاج مدة الرجوع يكون قدرها حسب ما ياتي

* من الكسكس	٣٧٥	قراما
* من الخبز	٥٠٠	قراما
* من الحمص	٣٠	قراما
* من العدس	٤٥	قراما
* من البقولات اليابسة	٦	قرامات
* من الارز	٥٠	قراما
* من البن	٢٢	قراما
* من السكر	٣٢	قراما
* من التين او التمر	٥٠	قراما
* من السردين	حقة لخمسة ايام	
* من الزيت	٢٥	قراما
* من السمن	٢٠	قراما
* من اللحم	٦٠	قراما
* من الفحم	٢٥٠	قراما
* من الملح	١٥	قراما
* من الافاويه	قدر الحاجة	
* من الماء المشروب	٥	ليترات

* الفصل ١٢ * اما ما يحتاج من الماء للوضوء والرش وغسل الاجسام فيوخذ من البحر بمضخة اي اطلومبة صغيرة كلما طلبه الحجاج وعلى كل حال لا ياخذ مجهز

المركب ثمن الماء الموزع على الحجاج كيف ما كان وجه استعماله ويكون الرش بالطلونبة المذكورة على اختيار المسافرين في ساعات مضبوطة يعينها الطبيب ولكن اذا امر به الطبيب يكون واجبا

* الفصل ٢٢ * ان الطبيب الذى لابد من حضوره في المركب على وفق شروط المؤتمر الصحي الدولي المنعقد بباريس تعينه الشركة البحرية بشرط ان يرضى به عامل العمالة او القسمة وهو يقوم بوظايف وكيل الدولة في المركب وان احتيج الى طبيب ثان في المركب حسبما اشير الى ذلك في الفصل ١١ من قانون المؤتمر الصحي المذكور فان عامل العمالة او القسمة يعين من يكون من الطبيبين وكيلا للدولة

* الفصل ٢٣ * راتب طبيب المركب وقوته على ذمة المجهز ومبلغ الراتب مدة السفر كلها يقدره عامل العمالة او القسمة ويودع ذلك المبلغ في خزانة دولية

* الفصل ٢٤ * يقبض الطبيب نصف راتبه بواسطة عامل العمالة او القسمة وقت ذهابه ويدفع له النصف الاخر بمجرد عوده وذلك بعد تسليمه السجلات والتقارير الاتي وصفها في الفصل ٣٠ لادارة الصحة وقبولها اياها

* الفصل ٢٥ * يجب على المجهز الانقياد لجميع اراء الطبيب سواء المتعلقة بما ينفع الحجاج او باجراء التدابير الطبية والقواعد الصحية على الوجه الادق

* الفصل ٢٦ * على وكيل الدولة التنبه التام في كل وقت لكي لايزيد في المركب الحجاج على عددهم المسمى ولكي يحصل القيام باحصاء المسافرين بمساعدة حكام الصحة ومعاونة القناصل ومرافقتهم وعليه ان يرد كل من ركب في المراسي الخالية ممن يقوم مقام الحكام المذكورين وله ان ينزل الى البر ويرسل الى مسقط الراس كل حاج صعد المركب ولم تتوفر فيه الشروط المقررة ومصاريف جميع ذلك في ذمة الشركة البحرية

* الفصل ٢٧ * لابد لوكيل الدولة من ان يتفق مع الحكام الصحية والقنصلية على الاحتراز من ازدحام المسافرين في المركب وتزايدهم على القدر المطلوب وان يتحقق في كل مرسى ان اسماء الراكبين في المركب او النازلين منه ذكورا و اناثا وعددهم مذكورة في صك اباحة السفر للمركب ويجب عليه زيادة على ما تقدم ان يجيب قنصل فرنسا في جدة عن جميع ما لعله يساله عنه مما يختص بالحجاج

* الفصل ٢٨ * يعين وكيل الدولة نوع الامتعة ويقدر كميته وحجمه مما يجوز للحجاج اصطحابه واما غير ذلك من الامتعة الاخرى فيقيد ويعدد ويجعل في محفظ المركب ويسلم لاربابه سند التوصيل وكذلك يفعل بجميع الاشياء المودعة عند المجهز ***

* الفصل ٢٩ * تثبت الوفيات في المركب حسب

الشروط المقررة في الفصل ٨٦ من القانون المدني وفي وقتها يقيد في جريدة ما تركه الميت من الامتعة والبضايع والنقود والكواغد ويمضي ذلك كل من الطبيب ورييس المركب وجميع ما يذكر فيها من الاشياء يجعل رزمات مختومة وتوضع تحت يد الرييس وهو ضامن فيها الى ان تسلم لورثة الهالك او مستحقيها والا فلادارة الصحة بمرسى النزول وهي تعطي للمجهز سند التوصيل وتخبر بذلك حكم ادارة العمالة

* الفصل ٣٠ * بعد رجوع المركب الى الجزايرية يجب على رييسه ان يمكن ادارة الصحة بنظير من جريدة اسماء جميع الحجاج الراكبين في الذهاب والاياب وهذه الجريدة يمضيها رييس المركب وطبيبه كما يجب على الطبيب ان يمكن ادارة الصحة بنسخة من الدفتر الذي الزمت باستصحابه المادة ٦ من الفصل ١٢ من قانون المؤتمر الصحي الدولي ويمكنها ايضا بتقرير فيه تفصيل جميع وقايع السفر

* الفصل ٣١ * ما لعل المركب الراجع بالحجاج الى الجزايرية يستوجبه من الحجر الصحي او من اعمال التطهير من الجراثيم المعدية انما يقضيه في محجر راس تمنتفوست واذا كان الامر كذلك فبعد تمام الحجر الصحي يذهب من اراد من الحجاج بحرا الى المرسى الذي سافروا منه يوم توجههم الى الحج ومصاريف ذلك ونفقتهم على مجهز المركب

* الفصل ٣٢ * الحجاج الاجانب الذين لم يذهبوا للحج من الجزايرية وانما رجعوا من جزيرة العرب فى المراكب الحاملة للحجاج الجزايريين لا يسوغ لهم النزول فى الوطن الفرنسوى بل يجب عليهم الذهاب الى اوطانهم بحرا بواسطة صاحب المركب ومصاريفهم على ذمة المجهز وحينيذ فليكن معلوما عند عمال السفر فى البحر ورؤساء المراكب ان نقل الحجاج الاجانب من مركب الى اخر فى الجزايرية ممنوع وعليه فالمراكب التى فيها حجاج غير جزايريين حكمها حكم اوليك الحجاج ولاتقبل فى اى مرسى من المراسى الجزايرية

* الفصل ٣٣ * ان شركة السفر البحرية ورؤساء المراكب المعدة لحمل الحجاج لابد لهما من الانقياد الى شروط قانون المؤتمر الصحى الدولى المنعقد بباريس وكل مخالفة لما ذكر تثبتها وكيل الدولة او اعوان ادارة الصحة ويذكر ذلك فى صك الشهادة الصحية وكذا فى جريدة الحجاج وتبعث التقارير الى الوكيل العام بمحكمة الاستيناف فى الجزاير بمجرد وصول المركب الى الجزايرية

* الفصل ٣٤ * ان هذا القانون يعلن باللغتين الفرنسوية والعربية فى الجريدة الرسمية (المبشر) مصحوبا بقانون المؤتمر الصحى الدولى المعرب ايضا

* كتب بالجزاير فى اليوم ١٠ من ديسامبر ١٨٩٤

الوالى العام

* جول كامبون *

ملحق قانون ضبط حمل الحجاج

وهو الذي اتفق عليه المؤتمر الصحي الدولي المنعقد بباريس يوم ٣ دسمبر ١٩٠٣

الباب الاول

* الاحكام العامة *

* الفصل ١ * المراكب الحاملة للحجاج الى الحجاز او الراجعة بهم منه هي موضوع العمل بشروط هذا القانون

* الفصل ٢ * لا يعد من مراكب الحجاج المركب الذي يحمل من حجاج الطبقة الاخيرة اقل من حاج واحد في كل مائة تونلاطة من مجموع ما يسعه من المحمولات زيادة على مسافريه المعتادين الذين يجوز ان يكون من جملتهم حجاج من الطبقات العالية

* الفصل ٣ * كل مركب حامل للحجاج يجب عليه عند دخوله البحر الاحمر وخروجه منه العمل بشروط القانون الخصوصي لحجاج الحجاز الذي سيعلنه مجلس الصحة في القسطنطينية وفاقا للقواعد المقررة في هذا القانون

* الفصل ٤ * لا يؤذن في حمل الحجاج الى الاماكن البعيدة الا للمراكب البخارية ويحرم على غيرها حملهم ومراكب الحجاج التي شانها الحمل الى الاماكن القريبة وهي المراكب الساحلية تجري عليها احكام القانون الخصوصي المشار اليه في الفصل الثالث اعلاه

الباب الثاني

* ما يتخذ من التحوطات قبل الذهاب *

* الفصل ٥ * كل مركب اعد لحمل الحجاج يجب

على رييسه والا وربه او المكلف به ان يخبر الحكم الناظر (١) في مرسى الذهاب قبل مفارقته اياه بثلاثة ايام بالاقل بانه متقصد لحمل الحجاج ويكون الاخبار شاملا ليوم الذهاب والمكان المقصود

* الفصل ٦ * وباثر الاخبار المذكور تجرى الحكم الناظر في المرسى تفقد المركب وفيسه بمصاريف على رييس المركب وللقنصلية التي ينسب المركب لحكومتها ان تحضر التفقد المومى اليه

وقد يلزم التفقد فقط ان استظهر الرييس بتذكرة تسلمها ممن له النظر من حكام بلده شاهدة بقيس مركبه ان لم يقع شك في ان حالة المركب الحالية غير موافقة لتلك الشهادة

* الفصل ٧ * الحكم الناظر لا ياذن لمركب الحجاج في الذهاب الا اذا تحقق بما يذكر

١ * كون المركب ذا نظافة تامة وان احتيج فذا تنقية كاملة من الروايح الخبيثة

---

(١) ان هذا الحكم الناظر هو الان في الهنود الانقليزية امير جندي عينته لذالك الحكومة المحلية وفي الهنود الهولاندية هو رييس المرسى وفي التركية الحكم الصحي وكذالك في اوستريا هونقريا واما في ايطاليا فرييس المرسى وفي فرنسا والتونسية واسبانيا الحكم الصحي

ب * كون المركب فى حالة يتاتى له بها السفر من دون خطر وانه فى غاية ما يكون من التجهيز والتنظيم وتردد الهواء فيه وله عدد كافى من الزوارق وليس فيه مضر بالصحة او ما يخشى منه عليها او مخل براحة المسافرين وان قنطرته وقنطرته البينية من خشب لا من حديد

ج * يوجد فى المركب زيادة على موونة البحرية اقوات وموقودات مرتبة الوضع ترتيبا مطلوبا والكل فى غاية الجودة والكفاية لجميع الحجاج مدة سفرهم المعينة

د * كون ماء الشرب عذبا ماخوذا من عنصر خالص من كل عدوى وان يكون مقداره كافيا وان المركب فيه محافظ للماء موفاة من كل نجاسة مغلقة بحيث لا يستخرج منها الماء الا بواسطة لوالب او مضخات (طلومبات)

ه * وفى المركب آلة لتقطير الماء يستخرج بها فى اليوم خمس ليترات بالاقل لكل واحد من المسافرين ومن جملتهم ملازمو المركب

و * وفى المركب حمام تطهير من الخبايث محقق الامن والنفع

ز * وفى ملازمى المركب طبيب وفى المركب من المواد الطبية ما هو مشروط فى الفصلين ١١ و٢٣ اسفله

ح * وان ليس فى القنطرة شيى من البضايع وغيرها مما يزاحم الراكبين

ط * وان المركب فى احوال يمكن بها تنفيذ الشروط المقررة فى الباب الثالث

* الفصل ٨ * فرض على الرييس ان يميز فى المركب ناحية ظاهرة يسهل الوصول اليها ويلصق فيها اعلانات تتضمن باللغات الشايعة فى مواطن استقرار الحجاج الراكبين ما هو ءات

١ * المحل الذى يقصده المركب

٢ * ما لكل حاج فى اليوم من الماء والقوت

٣ * ما لا يدخل فى اثمان المقدار اليومى من الاقوات ويجب دفع قيمته على حدة

* الفصل ٩ * لا يجوز للرييس الذهاب بالمركب الا اذا كان بيده ما يذكر

١ * جريدة امضاها الحكم الناظر تتضمن اسماء جميع الحجاج الماذون لهم فى الركوب وذكورهم واناثهم وعددهم

٢ * صك الشهادة الصحية يذكر فيه اسم المركب وجنسيته وما يسعه من المحمولات واسم الرييس والطبيب وعدد الراكبين بالضبط من ملازمى المركب وحجاج وغيرهم من المسافرين وصفة الموسوف ومحل الذهاب والمكان المقصود وحالة الصحة العمومية فى موضع الذهاب وعلى الحكم الناظر ان يشير فى صك الشهادة الصحية الى عدد الحجاج القانونى هل هو تام او غير تام وان لم يكن تاما فليبين الباقى من العدد الماذون فى حمله بالمراسى المار بها المركب

* الفصل ١٠ * واجب على الحكم الناظر اتخاذ الوسايل الفعالة المانعة من حمل كل شخص اوشيء فيه ريبة حسب الشروط المعمول بها تحوطا في المراسي

الباب الثالث

* ما يتخذ من التحوطات ظرف السفر *

* الفصل ١١ * كل مركب يحمل من الحجاج مايـة فاكثر يجب ان يكون فيه طبيب مجاز قانونا وقد كلف بالمعالجة من طرف حكومة القطر المنسوب اليه المركب ومتى كان عدد الحجاج في المركب اكثر من الف وجب طبيب ثان

* الفصل ١٢ * الطبيب يتفقد الحجاج ويعالج المرضى وينظر هل العمل جار بالقانون الصحي ام لا ويجب عليه خصوصا

١ * التحقق بان الاقوات الموزعة على الحجاج ذات جودة وان قدرها هو المشروط وانها مهياة كما ينبغي

٢ * التحقق باجراء الشروط المتعلقة بتوزيع الماء

٣ * ان حصل له شك في جودة ماء الشرب فلينبه الرييس كتابة بشروط الفصل ٢١ الاتي

٤ * التحقق بان المركب باق على ما يطلب من النظافة وان الكنف منظفة طبق شروط الفصل ١٨ الاتي

٥ * التحقق بان مساكن الحجاج لا زالت طيبة

وانه متى اصيب احدهم بمرض بعد اجرى التطهير من جراثيم الداء كما هو مشروط فى الفصل ١٩ الاتى

٦ * يقيد جميع الوقايع الصحية الطارية مدة السفر فى دفتر يطلع عليه الحكيم الناظر فى المرسى المقصود

* الفصل ١٣ * يجب ان تكون القنطرة البينية من المركب مهياة لان يسكنها الحجاج عند الاقتضاء

كل شخص من غير ملازمى المركب بقطع النظر عن سنه يجب له فى المركب مساحة ميترتين تربيعا بالاقل وفى ميترة واحدة عرضا وميترتان طولا واقل ما له من العلو فى القنطرة البينيـة ميترة وثمانون سنتيمترا واما المراكب الساحلية فيجب فيها لكل حاج مساحة قدرها ميترتان عرضا مع علو حرف المركب

* الفصل ١٤ * يجب بقاء القنطرة مدة السفر خالية من الاشياء المزاحمة للراكبين ويجب ابقاؤها لهم ليلا ونهارا وجعلها تحت ارادتهم مجانا

* الفصل ١٥ * اثقال الحجاج تقيد فى الدفتر وتعلم باعداد وتوضع فى محفظ المركب ولا يبقى بايدى الحجاج الا ما لا غناء لهم عن اصطحابه وكل حكومة لها قوانين تجرى على مراكبها تعين وصف تلك الاثقال وكميتها وحجمها

* الفصل ١٦ * القناطر البينية يجب غسلها باعتناء كل

يوم وتدعك بالرمل اليابس المخلوط بما يناسب من مواد التطهير والحجاج وفتيذ فوق القنطرة

* الفصل ١٧ * في كل جنب من المركب يجب ان تكون بالقنطرة على حدة ناحية خفية فيها طلنبة يدوية يستخرج بها من ماء البحر ما يحتاجه الحجاج الذكور ويجب مثل ذلك للنساء

* الفصل ١٨ * يجب ان يكون في المركب زيادة على ما يخص ملازمي المركب كنف ذات ماء عددها بالاقل واحد لكل مائة راكب تقريبا ويجب ان تعد في المركب مراحيض خاصة بالنساء

يجب ان لا يكون في القناطر البينية ولا في محبط المركب محل ما لقضاء الحاجة

المراحيض المعدة للمسافرين والتي لملازمي المركب يجب ان تغسل وتطهر في الغاية ثلاث مرات في اليوم

* الفصل ١٩ * تطهير المركب يجب ان يكون طبق شروط المادتين ٥ و٦ من خامس فصول الالحاق الرابع بمعاهدة البندقية (١)

---

(١) تفرغ الكنف وجميع جهات المركب وتطهر جوانب الجدران بمحلول من السليماني يضاف الى كل مائة جزء منه ١٠ اجزاء من الكحل ويبدا برش اعاليها رشا افقيا ثم يطهر ما تحتها تدريجا بحيث يكون سطح الجانب كله مرشوشا وتغسل القاعات بالمحلول المذكور

* الفصل ٢٠ * قدر ماء الشرب المعطى فى اليوم مجانا لكل حاج مهما طلبه كيف ما كان مبلغ عمره انما هو خمس ليترات بالاقل

* الفصل ٢١ * ان حصل شك فى جودة ماء الشرب او فى انه مصاب بالعدوى من اصله او مدة السفر فالواجب غلاؤه لقتل جراثيم المرض كى يكون نافعا وعلى الرئيس افراغه فى البحر بمجرد ارسائه فى مرسى يمكن له التزود منه بماء صالح

* الفصل ٢٢ * يجب ان يكون فى المركب منزلان معدان لان يطبخ فيهما الحجاج ما يريدونه ويحرم عليهم ايقاد النار فى غيرهما ولا سيما القنطرة

* الفصل ٢٣ * كل مركب يجب ان يكون فيه من المواد الطبية وغيرها من اللوازم ما لابد منه لمعالجة المرضى وكل دولة انشات لمراكبها قوانين تعين تلك المواد صفة وقدرا وتكون معالجات الحجاج وادويتهم مجانا

* الفصل ٢٤ * يقام اقامة قانونية للمرضى من الحجاج مستشفى توفرت فيه شروط الراحة والصفاء

و بعد ساعتين تدعك الجوانب والقاعة بماء كثير الكمية واما تطهير محيط المركب فيرش اولا بقدر كاف من التونيا البيضا لتعديل الايدروجين الكبريتى ثم يفرغ فيه الماء ويغسل بماء البحر و بعد الغسل يرش بشيء من محلول السليمانى ولا يهرق ماء محيط المركب فى مرسى

ويجب ان تكون مساحة المستشفى صالحة لان تسع خمسة من كل مائة حاج راكب بحيث يكون فيها لكل مريض مساحة ثلاث ميترات تربيعا

* الفصل ٢٥ * يجب ان يكون في المركب وسايل لجعل المصاب بالكوليرة او بامراض هيضية على حدة من السالمين لا يدخل على ذوي الامراض المذكورة الا الاشخاص المكلفون بعلاجهم وهولاء لا تقع بينهم و بين غيرهم من الراكبين مخالطة اصلا

ويطهر حينا كل ما مس المرضى من الفرش والاغطية والثياب وكذا ثياب مباشريهم التي ربما تدنست وما لا قيمة له من الاشياء المشار اليها اعلاه يجب القاوه في البحر ان لم يكن المركب في مرسى او خليج والا فيعدم بالنار والغير من تلك الاشياء يجب الذهاب به الى الحمام في شاكرات يتعذر النفوذ منها وقد نقعت في محلول السليماني .

يجب جمع فضلات المرضى في اوعية فيها محلول مطهر وتفرغ في الكنف التي لابد من تطهيرها بعد ذلك والاماكن المستقر فيها المرضى لابد من تطهيرها تطهيرا تاما وعمل التطهير يكون وفق خامس فصول الاكاف الرابع من معاهدة البندقية

* الفصل ٢٦ * ان توفي احد ظروف السفر يجب على الرويس ذكر وفاته قبالة اسمه في الجريدة التي امضاها حكام مرسى الذهاب وزيادة على ذالك يقيد في

دفتر المركب اسم المتوفي وعمره واصله وسبب وفاته اعتمادا على شهادة الطبيب، وتاريخ وفاته

ومن توفي بمرض معد تلف جثته كما يجب في كفن نفع في محلول السليماني ويرمى في البحر

* الفصل ٢٧ * لا يجوز في مدة السفر تبديل صك الشهادة الصحية المسلم للمركب في مرسى الذهاب و يمضيه حكام الصحة في كل مرسى حل به المركب و يفيد فيه ما ياتي

١ * عدد المسافرين الذين نزلوا اوركبوا حادثا

٢ * ما يمس صحة الراكبين اوحياتهم من العوارض الطارية في البحر

٣ * الحالة الصحية في المرسى الذي حل به المركب

* الفصل ٢٨ * كل مرسى وقف فيه المركب يجب على رييسه ان يطلع الحكم الناظر على الجريدة المحررة تنجيزا للفصل ٩

ان نزل حاج في طريق السفر فعلى الرييس ان يفيد في الجريدة المومى اليها نزوله فبالة اسمه فيها

ومهما وقع ركوب فالواجب ذكر الراكبين في تلك الجريدة قبل امضايها عملا بالفصل ٦

* الفصل ٢٩ * يجب على الرييس ان يتنبه الى ان جميع الاعمال التحفظية المجراة ظرف السفر تفيد في

دفتر المركب وهذا الدفتر يعرضه بنفسه على الحكم الناظر في المرسى المقصود

* الفصل ٣٠ * يجب على الرييس ان يدفع جميع المكوس الصحية المشتمل عليها ثمن السفر

الباب الرابع

* العقوبات *

* الفصل ٣١ * كل رييس لم يف بما عهد اليه من جانب توزيع الماء والا قوات او الوقيد وما التزم به يعاقب بغرامة ليرتين تركيتين وتعد ارشا للحاج المتضرر ان اقام البينة على الرييس بعدم انصافه لطلبه ما التزم له به

* الفصل ٣٢ * كل مخالفة لشروط الفصل ٨ يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها ٣٠ ليرة تركية

* الفصل ٣٣ * كل رييس ارتكب او ترك الغير يرتكب بعلمه غشا ما في جريدة الحجاج او صك الشهادة الصحية المشار اليهما في الفصل ٩ يعاقب بغرامة ٥٠ ليرة تركية

* الفصل ٣٤ * كل رييس مركب وصل بدون صك شهادة صحية تسلمه في مرسى الذهاب او تمسك به وغفل عن ان يمضيه الحكم الناظر في المراسي التي وقف فيها اولم تكن بيده الجريدة القانونية ولم يقم بها حسب ما اشير اليه في الفصول ٩ و ٢٧ و ٢٨ يستوجب

على كل من هذه الاحوال العقوبة بغرامة قدرهـا ١٢ ليرة تركية

* الفصل ٣٥ * كل رييس وجد في مركبه اوتحقق انه كان معه في المركب اكثر من ١٠٠ حاج من دون حضور طبيب مكاف طبق شروط الفصل ١١ يستوجب العقوبة بغرامة ٣٠٠ ليرة تركية

* الفصل ٣٦ * كل رييس وجد في مركبه او تحقق انه كان معه في المركب عدد من الحجاج اكثر من العدد الماذون فيه حسب شروط الفصل ٩ يستوجب العقوبة بغرامة خمس ليرات تركية على كل حاج زايد مهما زاد عدد الحجاج على العدد القانوني وكل زايد ينزل في اول مرسى له حكم ناظر ويجب على الرييس ان يودي له من الدراهم ما يلزمه لا تمام سفره الى الموضع المقصود

* الفصل ٣٧ * كل رييس تحقق انه انزل حجاجا في ناحية غير الناحية المقصودة بغير رضاهم او بغير سبب فاهو يستوجب العقوبة بغرامة قدرها ٢٠ ليرة تركية على كل حاج انزله جورا

* الفصل ٣٨ * كل مخالفة للشروط الاخرى من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها من ١٠ الى ١٠٠ ليرة تركية

* الفصل ٣٩ * كل مخالفة تقع مدة السفر تقيد في

صكك الشهادة الصحية وكذا في جريدة الحجاج ويحرر الحكم الناظر في شانها عرض حال يمكن به من يحق له النظر في ذالك

* الفصل ٤٠ * الحكم الناظر في المراسي العثمانية هو الذي يحقق المخالفة الواقعة فيها ويعاقب بالغرامة وفاقا لشروط الاكاف الرابع بمعاهدة البندقية

* الفصل ٤١ * جميع المكلفين بتنفيذ هذا القانون ان ارتكبوا التفريط في العمل به يجرى عليهم من العقوبات ما تقتضيه قوانين بلدانهم

* الفصل ٤٢ * هذا القانون يسطر بلغة الامة المنسوبة اليها المراكب وبالشايع من اللغات في الاوطان المأهولة بالحجاج الراكبين ويلصق بناحية ظاهرة يسهل الوصول اليها في كل مركب حامل الحجاج

الجزاير في مطبعة بيير فونطانة وشركايه

Le débarquement des pèlerins dépassant le nombre régulier est effectué à la première station où réside une autorité compétente, et le capitaine est tenu de fournir aux pèlerins débarqués l'argent nécessaire pour poursuivre leur voyage jusqu'à destination.

Art. 37. — Tout capitaine convaincu d'avoir débarqué des pèlerins dans un endroit autre que celui de destination, sauf leur consentement ou hors le cas de force majeure, est passible d'une amende de 20 livres turques par chaque pèlerin débarqué à tort.

Art. 38. — Toute infraction aux autres prescriptions du présent règlement est punie d'une amende de 10 à 100 livres turques.

Art. 39. — Toute contravention constatée en cours de voyage est annotée sur la patente de santé ainsi que sur la liste des pèlerins. L'autorité compétente en dresse procès-verbal pour la remettre à qui de droit.

Art. 40. — Dans les ports ottomans, la contravention est établie et l'amende imposée par l'autorité compétente, conformément aux dispositions de l'Annexe IV de la Convention.

Art. 41. — Tous les agents appelés à concourir à l'exécution de ce règlement sont passibles de punitions conformément aux lois de leurs pays respectifs, en cas de fautes commises par eux dans son application.

Art. 42. — Le présent règlement sera affiché dans la langue de la nationalité des navires et dans les principales langues des pays habités par les pèlerins à embarquer, en un endroit apparent et accessible, à bord de chaque navire transportant des pèlerins.

—— :o: ——

est présenté par lui à l'autorité compétente du port d'arrivée (1).

Art. 30. — Le capitaine est tenu de payer la totalité des taxes sanitaires qui doivent être comprises dans le prix du billet.

TITRE IV

PÉNALITÉS

Art. 31. — Tout capitaine convaincu de ne s'être pas conformé, pour la distribution de l'eau, des vivres ou du conbustible, aux engagements pris par lui, sera passible d'une amende de 2 livres turques (2). Cette amende est perçue au profit du pèlerin qui aura été victime du manquement et qui établira qu'il a en vain réclamé l'exécution de l'engagement pris.

Art. 32. — Toute infraction à l'article 8 est punie d'une amende de 30 livres turques.

Art. 33. — Tout capitaine qui aurait commis ou qui aurait sciemment laissé commettre une fraude quelconque concernant la liste des pèlerins ou la patente sanitaire prévue à l'article 9 est passible d'une amende de 50 livres turques.

Art. 34. — Tout capitaine de navire arrivant sans patente sanitaire du port de départ, ou sans visa des ports de relâche, ou non muni de la liste règlementaire et régulièrement tenue suivant les articles 9, 27 et 28, est passible, dans chaque cas, d'une amende de 12 livres turques.

Art. 35. — Tout capitaine convaincu d'avoir ou d'avoir eu à bord plus de 100 pèlerins sans la présence d'un *médecin commissionné,* conformément aux prescriptions de l'article 11 est passible d'une amende de 300 livres turques.

Art. 36. — Tout capitaine convaincu d'avoir ou d'avoir eu à son bord un nombre de pèlerins supérieur à celui qu'il est autorisé à embarquer conformément aux prescriptions de l'article 9 est passible d'une amende de 5 livres turques par chaque pèlerin en surplus.

---

(1) Convention de Venise, Annexe V, titre II, 7°.

(2) La livre turque de cent piastres vaut 22 fr. 78 (valeur au pair).

canal, soit détruits par le feu. Les autres doivent être portés à l'étuve dans des sacs imperméables imprégnés d'une solution de sublimé.

Les déjections des malades doivent être recueillies dans des vases contenant une solution désinfectante. Ces vases sont vidés dans les latrines, qui doivent être rigoureusement désinfectées après chaque projection de matières.

Les locaux occupés par les malades doivent être rigoureusement désinfectés.

Les opérations de désinfection doivent être faites conformément à l'article 5 de l'Annexe IV de la Convention de Venise.

Art. 26. — En cas de décès survenu pendant la traversée, le capitaine doit mentionner le décès en face du nom sur la liste visée par l'autorité du port de départ, et, en outre, inscrire sur son livre de bord le nom de la personne décédée, son âge, sa provenance, la cause présumée de la mort d'après le certificat du médecin, et la date du décès.

En cas de décès par maladie transmissible, le cadavre, préalablement enveloppé d'un suaire imprégné d'une solution de sublimé, sera jeté à la mer (1).

Art. 27. — La patente délivrée au port du départ ne doit pas être changée au cours du voyage.

Elle est visée par l'autorité sanitaire de chaque port de relâche. Celle-ci y inscrit :

1° Le nombre des passagers débarqués ou embarqués à nouveau ;

2° Les incidents survenus en mer et touchant à la santé où à la vie des personnes embarquées ;

3° L'état sanitaire du port de relâche.

Art. 28. — Dans chaque port de relâche, le capitaine doit faire viser par l'autorité compétente la liste dressée en exécution de l'article 9.

Dans le cas où un pèlerin est débarqué en cours de voyage, le capitaine doit mentionner sur cette liste le débarquement en face du nom du pèlerin.

En cas d'embarquement, les personnes embarquées doivent être mentionnées sur cette liste conformément à l'article 9 et préalablement au visa nouveau.

Art. 29. — Le capitaine doit veiller à ce que toutes les opérations prophylactiques exécutées pendant le voyage soient inscrites sur le livre de bord. Ce livre

(1) Convention de Venise, Annexe V, titre II, 6°.

jour gratuitement à la disposition de chaque pèlerin, quel que soit son âge, doit être d'au moins cinq litres.

Art. 21. — S'il y a doute sur la qualité de l'eau potable ou sur la possibilité de sa contamination, soit à son origine, soit au cours du trajet, l'eau doit être bouillie et stérilisée, et le capitaine est tenu de la rejeter à la mer au premier port de relâche où il lui est possible de s'en procurer de la meilleure.

Art. 22. — Le navire doit être muni de deux locaux affectés à la cuisine personnelle des pèlerins. Il est interdit aux pèlerins de faire du feu ailleurs, notamment sur le pont.

Art. 23. — Chaque navire doit avoir à bord des médicaments et les objets nécessaires aux soins des malades. Les règlements faits pour ses navires par chaque Gouvernement détermineront la nature et les quantités des médicaments. Les soins et les remèdes sont fournis gratuitement aux pèlerins.

Art. 24. — Une infirmerie, régulièrement installée et offrant de bonnes conditions de sécurité et de salubrité, doit être réservée au logement des malades.

Elle doit pouvoir recevoir au moins 5 p. 100 des pèlerins embarqués, à raison de 3 mètres carrés par tête.

Art. 25. — Le navire doit être pourvu des moyens d'isoler les personnes atteintes de choléra ou d'accidents cholériformes.

Les personnes chargées de soigner de tels malades peuvent seules pénétrer auprès d'eux et n'auront aucun contact avec les autres personnes embarquées.

Les objets de literie, les tapis, les vêtements qui auront été en contact avec les malades, doivent être immédiatement désinfectés. L'observation de cette règle est spécialement recommandée pour les vêtements des personnes qui approchent des malades et qui ont pu être souillées. Ceux des objets ci-dessus qui n'ont pas de valeur doivent être soit jetés à la mer, si le navire n'est pas dans un port ni dans un

---

Deux heures après, on frottera et on lavera les parois et le plancher à grande eau.

Pour désinfecter la cale d'un navire, on injectera d'abord, afin de neutraliser l'hydrogène sulfuré, une quantité suffisante de sulfate de fer, on videra l'eau de la cale, on la lavera à l'eau de mer ; puis on injectera une certaine quantité de la solution de sublimé.

L'eau de cale ne sera pas déversée dans un port.

Art. 14. — Le pont doit, pendant la traversée, rester dégagé des objets encombrants ; il doit être réservé jour et nuit aux personnes embarquées et mis gratuitement à leur disposition.

Art. 15. — Les gros bagages des pèlerins sont enregistrés, numérotés et placés dans la cale. Les pèlerins ne peuvent garder avec eux que les objets strictement nécessaires. Les règlements faits pour ses navires par chaque Gouvernement en détermineront la nature, la quantité et les dimensions.

Art. 16. — Chaque jour, les entreponts doivent être nettoyés avec soin et frottés au sable sec avec lequel on mélangera des agents désinfectants convenables pendant que les pèlerins seront sur le pont.

Art. 17. — De chaque côté du navire, sur le pont, doit être réservé un endroit dérobé à la vue et pourvu d'une pompe à main de manière à fournir de l'eau de mer pour les besoins des pèlerins. Un local de cette nature doit être exclusivement affecté aux femmes.

Art. 18. — Le navire doit être pourvu, outre les lieux d'aisances à l'usage de l'équipage, de latrines à effet d'eau, dans la proportion d'au moins une latrine pour chaque centaine de personnes embarquées.

Des latrines doivent être affectées exclusivement aux femmes.

Aucuns lieux d'aisances ne doivent exister dans les entreponts ni dans la cale.

Les latrines destinées aux passagers aussi bien que celles affectées à l'équipage doivent être tenues proprement, nettoyées et désinfectées trois fois par jour.

Art. 19. — La désinfection du navire doit être faite conformément aux prescriptions des paragraphes 5 et 6 de l'article 5 de l'annexe IV de la Convention de Venise (1).

Art. 20. — La quantité d'eau potable mise chaque

---

(1) On videra les cabines et toutes les parties du bâtiment.

On désinfectera les parois à l'aide de la solution de sublimé additionné de 10 p. 100 d'alcool. La pulvérisation se fera en commençant par la partie supérieure de la paroi suivant une ligne horizontale : on descendra successivement de telle sorte que toute la surface soit couverte d'une couche de liquide en fines gouttelettes.

Les planchers seront lavés avec la même solution.

suivant les prescriptions faites sur les précautions à prendre dans les ports.

TITRE III

PRÉCAUTIONS A PRENDRE PENDANT LA TRAVERSÉE

ART. 11. — Chaque navire embarquant 100 pèlerins ou plus doit avoir à bord un médecin régulièrement diplômé et commissionné par le Gouvernement du pays auquel le navire appartient. Un second médecin doit être embarqué dès que le nombre des pèlerins portés par le navire dépasse 1,000.

ART. 12. — Le médecin visite les pèlerins, soigne les malades et veille à ce que, à bord, les règles de l'hygiène soient observées. Il doit notamment :

1° S'assurer que les vivres distribués aux pèlerins sont de bonne qualité, que leur quantité est conforme aux engagements pris, qu'ils sont convenablement préparés ;

2° S'assurer que les prescriptions de l'article relatives à la distribution de l'eau sont observées ;

3° S'il y a doute sur la qualité de l'eau potable, rappeler par écrit au capitaine les prescriptions de l'article 21 ci-dessous ;

4° S'assurer que le navire est maintenu en état constant de propreté, et spécialement que les latrines sont nettoyées conformément aux prescriptions de l'article 18 ci-dessous ;

5° S'assurer que les logements des pèlerins sont maintenus salubres, et que, en cas de maladie transmissible, la désinfection est faite comme il sera dit à l'article 19 ci-dessous ;

6° Tenir un journal de tous les incidents sanitaires survenus au cours du voyage et présenter ce journal à l'autorité compétente du port d'arrivée.

ART. 13. — Le navire doit pouvoir loger les pèlerins dans l'entrepont.

En dehors de l'équipage, le navire doit fournir à chaque individu, quel que soit son âge, une surface d'au moins deux mètres carrés, soit un mètre sur deux mètres, avec une hauteur d'entrepont d'au moins un mètre quatre-vingts centimètres.

Pour les navires qui font le cabotage, chaque pèlerin doit disposer d'un espace d'au moins deux mètres de largeur dans le long des plats-bords du navire.

pouvant produire une quantité d'eau de cinq litres au moins par tête et par jour pour toute personne embarquée, y compris l'équipage;

f) Que le navire possède une étuve à désinfection pour laquelle il aura été constaté qu'elle offre sécurité et efficacité ;

g) Que l'équipage comprend un médecin et que le navire possède des médicaments, conformément à ce qui sera dit aux articles 11 et 23 ;

h) Que le pont du navire est dégagé de toutes marchandises et objets encombrants ;

i) Que les dispositions du navire sont telles que les mesures prescrites par le titre III pourront être exécutées.

Art. 8. — Le capitaine est tenu de faire afficher à bord, dans un endroit apparent et accessible aux intéressés, des affiches rédigées dans les principales langues des pays habités par les pèlerins à embarquer, et indiquant :

1° La destination du navire ;
2° La ration journalière en eau et en vivres allouée à chaque pèlerin ;
3° Le tarif des vivres non compris dans la distribution journalière et devant être payés à part.

Art. 9. — Le capitaine ne peut partir qu'autant qu'il a en main :

1° Une liste, visée par l'autorité compétente, et indiquant le nom, le sexe et le nombre total des pèlerins qu'il est autorisé à embarquer ;

2° Une patente de santé constatant le nom, la nationalité et le tonnage du navire, le nom du capitaine, celui du médecin, le nombre exact des personnes embarquées : équipages, pèlerins et autres passagers, la nature de la cargaison, le lieu du départ, celui de la destination, l'état de la santé publique dans le lieu du départ.

L'autorité compétente indiquera sur la patente si le chiffre réglementaire des pèlerins est atteint ou non, et, dans le cas où il ne le serait pas, le nombre complémentaire des passagers que le navire est autorisé à embarquer dans les escales subséquentes.

Art. 10. — L'autorité compétente est tenue de prendre des mesures efficaces pour empêcher l'embarquement de toute personne ou de tout objet suspect (1),

---

(1) D'après la définition de l'Annexe V, I, 1°, II, de la convention de Venise.

est tenu de déclarer à l'autorité compétente(1) du port de départ son intention d'embarquer des pèlerins, au moins trois jours avant le départ. Cette déclaration doit indiquer le jour projeté pour le départ et la destination du navire.

ART. 6. — A la suite de cette déclaration, l'autorité compétente fait procéder, aux frais du capitaine, à l'*inspection* et au *mesurage* du navire. L'autorité consulaire dont relève le navire peut assister à cette inspection.

Il est procédé seulement à l'inspection si le capitaine est déjà pourvu d'un certificat de mesurage délivré par l'autorité compétente de son pays, à moins qu'il n'y ait soupçon que le document ne répond plus a l'état actuel du navire.

ART. 7. — L'autorité compétente ne permet le départ d'un navire à pèlerins qu'après s'être assurée :

a) Que le navire a été mis en état de propreté parfaite et, au besoin, désinfecté ;

b) Que le navire est en état d'entreprendre le voyage sans danger, qu'il est bien équipé, bien aménagé, bien aéré, pourvu d'un nombre suffisant d'embarcations, qu'il ne contient rien à bord qui soit ou puisse devenir nuisible à la santé ou à la sécurité des passagers, que le pont et l'entrepont sont en bois et pas en fer ;

c) Qu'il existe à bord, en sus de l'approvisionnement de l'équipage, et convenablement arrimés, des vivres, ainsi que du combustible, le tout de bonne qualité et en quantité suffisante pour tous les pèlerins et pour toute la durée déclarée du voyage ;

d) Que l'eau potable embarquée est de bonne qualité et a une origine à l'abri de toute contamination ; qu'elle existe en quantité suffisante ; qu'à bord les réservoirs d'eau potable sont à l'abri de toute souillure et fermés, de sorte que la distribution de l'eau ne puisse se faire que par les robinets ou les pompes ;

e) Que le navire possède un appareil distillatoire

---

(1) L'autorité compétente est actuellement : dans les Indes anglaises, un *officer* désigné à cet effet par le gouvernement local (*Native passenger ships Act*, 1887, art. 7) ; — dans les Indes néerlandaises, le maître du port ; — en Turquie, l'autorité sanitaire ; — en Autriche-Hongrie, l'autorité sanitaire ; — en Italie, le capitaine de port ; — en France, en Tunisie et en Espagne (Iles Philippines), l'autorité sanitaire.

Annexe

RÈGLEMENT

Adopté par la conférence sanitaire internationale de Paris (3 mars 1894)

SUR LA

POLICE DU TRANSPORT DES PÈLERINS

TITRE I

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ARTICLE PREMIER. — Ce règlement est applicable aux navires à pèlerins qui transportent au Hedjaz ou qui en ramènent des pèlerins musulmans.

ART. 2. — N'est pas considéré comme navire à pèlerins celui qui, outre ses passagers ordinaires, parmi lesquels peuvent être compris les pèlerins des classes supérieures, embarque des pèlerins de la dernière classe en proportion moindre d'un pèlerin par cent tonneaux de jauge brute.

ART. 3. — Tout navire à pèlerins, à l'entrée de la mer Rouge et à la sortie, doit se couformer aux prescriptions contenues dans le *Règlement spécial applicable au pèlerinage du Hedjaz* qui sera publié par le Conseil de Santé de Constantinople conformément aux principes édictés dans la présente convention.

ART. 4. — Les navires à vapeur sont seuls admis à faire le transport des pèlerins au long cours. Ce transport est interdit aux autres bateaux.

Les navires à pèlerins faisant le cabotage, destinés aux transports de courte durée dits « voyage au cabotage », sont soumis aux prescriptions contenues dans le règlement spécial mentionné à l'article 3

TITRE II

MESURES A PRENDRE AVANT LE DÉPART

ART. 5. — Le capitaine ou, à défaut du capitaine, le propriétaire ou l'agent de tout navire à pèlerins,

être conduits dans leur pays d'origine par la voie de mer et aux frais de l'armement. En conséquence, les agents de navigation et les capitaines sont prévenus que le transbordement des pèlerins étrangers en Algérie est interdit. Les bateaux qui auraient à leur bord des pèlerins non algériens suivront la condition de ces pèlerins et ne seront reçus dans aucun port algérien.

Art. 33. — Les Compagnies de navigation et les capitaines des bateaux affectés au transport des pèlerins sont tenus de se conformer aux prescriptions du règlement élaboré par la Commission sanitaire internationale de Paris. Les infractions commises seront constatées par le Commissaire du Gouvernement ou par les agents du Service sanitaire, et mention en sera faite sur la patente de santé, ainsi que sur la liste des pèlerins. Les procès-verbaux seront transmis au Procureur général de la Cour d'appel à Alger aussitôt après le retour du bateau en Algérie.

Art. 34. — Le présent arrêté sera publié en français et en arabe dans le journal officiel *Le Mobacher*, accompagné du règlement de la Commission sanitaire internationale également traduit en langue arabe.

Fait à Alger, le 10 décembre 1894.

Le Gouverneur général

Jules Cambon.

surcroît de passagers. Il s'assurera, à chaque escale, que le nom, le sexe et le nombre des passagers embarqués ou débarqués sont mentionnés sur la patente du navire. Il devra, en outre, tenir à la disposition du Consul de France à Djedda tous les renseignements qui lui seront demandés touchant les pèlerins.

ART. 28. — Le Commissaire du Gouvernement déterminera la nature, la quantité et la dimension des bagages que les pèlerins pourront garder avec eux. Tous les autres bagages seront enregistrés, numérotés et placés dans la cale, et il en sera délivré reçu aux intéressés, comme pour tout objet qui serait confié à l'armement.

ART. 29. — Les décès survenus à bord seront constatés dans les conditions prévues par l'art. 86 du Code civil. Il sera en même temps dressé un inventaire des effets à usage, marchandises, argent, papiers appartenant au décédé. L'inventaire sera signé et certifié exact par le médecin et le capitaine du bateau. Tous les objets qui y seront mentionnés seront réunis en paquets scellés, sous la responsabilité du capitaine, pour être remis aux héritiers ou ayants-droit, ou, à défaut, à l'autorité sanitaire du port de débarquement en Algérie, qui en délivrera reçu à l'armement et en rendra compte à l'autorité préfectorale.

ART. 30. — Après le retour du bateau en Algérie, le capitaine du navire devra remettre au Service sanitaire un double de la liste nominative de tous les pèlerins embarqués à l'aller et au retour. Ce document sera signé par le capitaine et le médecin. Le médecin remettra également au Service sanitaire une copie du journal dont la tenue est prescrite par l'article 12, 6°, de la convention sanitaire internationale et un rapport détaillé relatant tous les incidents du voyage.

ART. 31. — Les quarantaines ou opérations de désinfection auxquelles il y aurait lieu de soumettre les bateaux ramenant des pèlerins en Algérie seront subies au lazaret de Matifou. Dans ce cas, à l'expiration de la quarantaine, les pèlerins seront rapatriés par mer s'ils le désirent, aux frais de l'armement, avec nourriture, jusqu'au port où ils se sont embarqués au départ.

ART. 32. — Les pèlerins étrangers qui, n'étant pas partis d'un port de l'Algérie, auront pris passage, à leur retour du pèlerinage, sur les bateaux transportant les pèlerins algériens, ne seront pas autorisés à débarquer sur le territoire français et devront

509584

pourra percevoir le prix de l'eau qui sera distribuée aux pèlerins pour quelque usage que ce soit.

Les douches seront données, à l'aide de la pompe Petit-Cheval, à des heures réglementaires fixées par le médecin ; elles seront facultatives pour les passagers, mais pourront être rendues obligatoires sur l'ordre du médecin.

ART. 22. — Le médecin, dont la présence à bord est exigée par la convention sanitaire internationale de Paris, sera désigné par la Compagnie de navigation et devra être agréé par le Préfet ou le sous-Préfet. Il exercera les fonctions de Commissaire du Gouvernement à bord. Dans le cas prévu par l'art. 11 de la Convention sanitaire, où un second médecin devrait être embarqué, le Préfet ou le sous-Préfet désignera celui des deux qui sera Commissaire du Gouvernement.

ART. 23. — Le traitement et la nourriture, à bord, du médecin sont à la charge de l'armement. Le montant du traitement sera fixé par le Préfet ou le sous-Préfet pour toute la durée du voyage, et sera déposé en consignation dans une caisse publique.

ART. 24. — Le médecin recevra la moitié de ses émoluments, à la diligence du Préfet ou du Sous-Préfet, au moment de son départ. La seconde moitié lui sera payée au retour, mais seulement après remise et acceptation, par le Service sanitaire, des registres et rapports dont il est parlé à l'article 30.

ART. 25. — L'armement est tenu de se conformer à toutes les indications qui seront données par le médecin, soit dans l'intérêt personnel des passagers, soit pour l'observation des instructions médicales et hygiéniques.

ART. 26. — Le Commissaire du Gouvernement devra veiller rigoureusement, à ce que le nombre de pèlerins autorisé ne soit jamais dépassé. Il veillera également à ce que le dénombrement des passagers soit établi avec le concours et le contrôle des autorités sanitaires et consulaires. Il s'opposera à tout embarquement sur des points de la côte où ces autorités ne sont pas représentées. Il aura le droit de prescrire le débarquement et le rapatriement aux frais de la Compagnie, de tout pèlerin qui aura été embarqué sans avoir satisfait aux conditions imposées.

ART. 27. — Le Commissaire doit se concerter avec les autorités sanitaires et consulaires pour empêcher l'encombrement du bateau et l'embarquement d'un

aux pèlerins de visiter Médine. Il comprendra également les droits dus à l'Office de Santé ottoman, droits qui seront acquittés, à l'arrivée en Arabie, par le capitaine du bateau, pour tous les passagers, et la nourriture du pèlerin à bord pendant la traversée de retour de Djedda à Yambo, et de Yambo en Algérie

ART. 19. — L'alimentation à bord sera assurée par les denrées dont la nomenclature suit : Boîtes de sardines, lentilles, pois chiches, julienne en tablettes pressées, farine, pain, biscuit, couscous, riz, caisses de lait concentré, raisins secs, figues sèches, café en grains, thé, sucre blanc, poivre rouge, épices, sel fin, poivre noir de Cayenne, huile d'olives de cuisine, huile de Kabylie, beurre arabe salé, viande, charbon de bois.

Les quantités à embarquer seront fixées proportionnellement au nombre des passagers par le Service sanitaire qui aura le droit de refuser l'embarquement des vivres dont la qualité laisserait à désirer.

ART. 20. — Pendant la traversée d'Alger à Djedda, la vente de ces denrées aux pèlerins sera faite d'après leur prix habituel dans les magasins d'Alger.

Pendant la traversée de retour, la quantité des aliments et du combustible à distribuer gratuitement, par jour et par pèlerin, est fixée conformément au tableau ci-après :

Pain	500 gr.
Sardines........ ..	1 boîte pour 5 jours.
Lentilles	15 gr.
Pois chiches..................	30
Julienne....	6
Couscous	375
Riz	50
Figues ou dattes	50
Café........................	22
Sucre	32 gr.
Poivre-épices........	Q. S.
Sel	15 gr.
Huile.........	25
Beurre	20
Viande.......	60
Charbon....	250
Eau potable	5 lit.

ART. 21. — L'eau nécessaire pour les ablutions, douches, lavages corporels, sera fournie à la volonté des passagers par la pompe Petit Cheval et sera puisée dans la mer. En aucun cas l'armement ne

mations ou notifications d'actes administratifs ou judiciaires.

L'armement demeurera seul responsable de tous accidents ou contestations qui viendraient à surgir sans pouvoir opposer à l'administration ou aux pèlerins les clauses de la charte-partie passée avec l'affréteur.

Art. 14. — Pour permettre à tous intéressés d'exercer les revendications qu'ils auraient à formuler contre l'armement, le cautionnement ne sera remboursé qu'après un délai minimum de 30 jours, à partir du jour du débarqnement des pèlerins, ou de l'achèvement de la quarantaine qu'ils auront eu à subir à leur retour en Algérie.

Art. 15. — Tout navire destiné au transport des pèlerins sera, avant toute opération d'embarquement, visité à son point de départ, en Algérie, par une Commission spéciale dont la composition sera fixée par le Préfet ou le Sous-Préfet, et qui s'assurera que le navire remplit toutes les conditions déterminées par la Convention sanitaire internationale de Paris et par le présent règlement. Un mesurage de l'entrepont déterminera le nombre maximum de pèlerins qui pourra y être logé pendant toute la traversée, aller et retour, sans que la surface réservée à chaque pèlerin puisse jamais être inférieure à deux mètres carrés avec une hauteur d'entrepont d'au moins un mètre quatre-vingts centimètres.

Art. 16. — Les lieux d'aisance établis dans les conditions et proportions fixées par l'art. 18 de la Convention sanitaire internationale de Paris seront nettoyés et désinfectés, trois fois par jour, avec une solution d'acide phénique au 1/100e, avec du chlorure de chaux, du sulfate de fer ou de cuivre, ou même avec une solution de sublimé au 1/1000e, suivant les prescriptions du médecin.

Le Directeur du service de la Santé ou, à son défaut, un médecin spécialement requis par le Service sanitaire, fixera, pour chaque bateau, la nature et la quantité des désinfectants et des médicaments qui devront exister à bord.

Art. 17. — Le pont devra être, sur toute son étendue, couvert d'une tente-abri.

Art. 18. — Le prix du passage, qui sera débattu librement entre les pèlerins et l'armateur du bateau, devra comprendre le voyage direct des ports de l'Algérie à Djedda, et le voyage de route de Djedda en Algérie, avec escale à Yambo, pour permettre

d'embarquement, ou, enfin, par le Commissaire du Gouvernement à bord.

Art. 9. — Les chefs de groupe seront choisis parmi les pèlerins sachant lire et écrire en français ou en arabe et, de préférence, parmi ceux qui sont déjà investis de fonctions officielles en Algérie. Il leur sera délivré par l'une des autorités désignées à l'art. 8 un titre de nomination accompagné de la liste des pèlerins composant chaque groupe. Ils seront chargés de la réception des vivres à distribuer aux passagers, et serviront d'intermédiaire entre les pèlerins et les représentants de l'autorité française. Ils devront fournir au Commissaire du Gouvernement et au Consul de France à Djedda tous les renseignements utiles.

Art. 10. — Les pèlerins seront libres d'emporter les armes à feu qu'ils jugeraient nécessaires à leur sécurité pendant leur voyage; mais ils ne pourront emporter que les armes qu'ils possèdent déjà et ne seront pas autorisés à en acheter de nouvelles spécialement en vue du pèlerinage.

Art. 11. — Tout Musulman résidant en Algérie qui se sera soustrait aux conditions imposées par le présent arrêté sera, à son retour du pèlerinage, interné dans un pénitencier pour une durée qui sera fixée par le Gouverneur général sur la propostion du Général commandant la Division ou du Préfet.

Art. 12. — Toute Compagnie de navigation, tout armateur qui entreprendra le transport des pèlerins devra en faire la déclaration préalable à la Préfecture ou à la Sous-Préfecture du lieu d'embarquement, et s'engager, par écrit, à observer les conditions imposées par le présent arrêté. Au cas où le bateau affecté au transport des pèlerins aurait été affrêté, l'affrêteur sera tenu de déposer, à l'appui de sa déclaration, un engagement écrit par lequel l'armateur ou la Compagnie de navigation propriétaire se soumettra, solidairement avec lui, à l'exécution des mêmes conditions.

Art. 13. — Pour la garantie de la stricte observation des conditions imposées, l'armateur ou l'affrêteur devra déposer dans une Caisse publique qui lui sera désignée par le Préfet ou le Sous-Préfet, un cautionnement de quinze mille francs pour chaque bateau affecté au transport des pèlerins en Arabie. Il devra être représenté, au port d'embarquement, par un consignataire ayant qualité pour solder les droits sanitaires constatés et recevoir toutes récla-

risation d'accomplir le pèlerinage de la Mecque devra être établie sur timbre et remise au Maire, à l'Administrateur ou au Commandant supérieur de la commune du domicile, qui la transmettra, avec pièces à l'appui, au Préfet ou au Général commandant la Division, suivant les territoires.

Art. 3. — Les autorités locales ne délivreront aucun permis de voyage avant d'y avoir été autorisées, pour chaque pèlerin, par décision du Général commandant la Division ou du Préfet, qui s'assurera si le pèlerin a le temps de se rendre de son domicile au port d'embarquement avant la date extrême fixée pour la délivrance des passeports.

Art. 4. — Le permis de voyage délivré au pèlerin à destination du port d'embarquement fera mention de la date de la décision du Général ou du Préfet. Ce permis sera échangé, au port d'embarquement, contre un passeport délivré par le Général commandant la Division, le Préfet ou le Sous-Préfet, et sur lequel seront inscrits, en arabe, les nom patronymique et prénoms, âge et domicile du titulaire, sans préjudice des indications ordinaires à y porter en français.

Art. 5. — Le passeport ne sera établi que sur le vu d'un billet délivré par un armateur français, et donnant droit au passage, aller et retour, sur un bateau français remplissant les conditions imposées tant par le présent règlement que par le règlement adopté par la conférence sanitaire internationale de Paris.

Art. 6. — Les passeports destinés aux pèlerins seront délivrés, chaque année, jusqu'à la date qui précèdera de vingt-cinq jours pleins celle de la fête d'Arafa, c'est-à-dire jusqu'au 13^e^ jour inclus du mois arabe de doulkada. A partir de cette date, il n'en sera plus délivré dans aucun port de l'Algérie.

Art. 7. — Les permis de voyage retirés au moment de la délivrance des passeports seront remis au Commissaire du Gouvernement à bord du bateau, lequel s'en servira pour dresser un contrôle nominatif des pèlerins, indépendamment de la liste qui doit être tenue par le capitaine du bateau.

Art. 8. — Les pèlerins seront répartis en groupes de vingt personnes en moyenne, suivant leur pays d'origine, et chaque groupe aura un chef désigné, autant que possible, par l'autorité administrative de la commune du domicile, ou par l'autorité du lieu

RÈGLEMENT

SUR

LE PÈLERINAGE DE LA MECQUE[1]

LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE,

Vu le décret du 26 août 1881, aux termes duquel le Gouverneur général règle, par délégation du Ministre de l'Intérieur, les questions relatives aux pèlerinages ;

Vu le règlement adopté par la conférence sanitaire internationale de Paris, dans sa séance du 3 mars 1894 ;

Vu les propositions de MM. les Généraux commandant les Divisions et MM. les Préfets des trois départements de l'Algérie,

ARRÊTE :

ARTICLE 1er. — Tout pèlerin musulman, quel que soit son lieu d'origine, qui s'embarquera dans un port de l'Algérie à destination de la Mecque devra justifier par des actes authentiques : 1° qu'il dispose de la somme indispensable pour effectuer le voyage, aller et retour, dans de bonnes conditions, laquelle somme est fixée à 1,000 francs ; 2° que sa famille est à l'abri du besoin et n'aura pas à souffrir de son absence ; 3° qu'il a acquitté les impôts et taxes dont il est redevable envers l'Etat ou envers la commune.

Il devra présenter, en outre, un répondant solvable, domicilié dans la même commune et ne prenant pas part au pèlerinage, lequel s'engagera, par acte authentique, à rembourser, le cas échéant, les avances qui seraient faites au pèlerin pendant le voyage.

ART. 2. — Toute demande tendant à obtenir l'auto-

---

(1) AVIS IMPORTANT. — Ce règlement a un caractère permanent. La publication qui en est faite aujourd'hui ne signifie pas que le pèlerinage de la Mecque soit dès maintenant autorisé. Comme par le passé, un avis spécial, qui sera publié en temps utile, fera connaître tous les ans si le pèlerinage est autorisé pour les Musulmans algériens.

509584

* JACOB H. SCHIFF FUND, *

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

RÈGLEMENT

SUR LE

PÈLERINAGE DE LA MECQUE

(Extrait du journal officiel *Le Mobacher*)

ALGER
IMPRIMERIE ORIENTALE, PIERRE FONTANA ET C^o^
Rue d'Orléans, 29.

1895

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

RÈGLEMENT

SUR LE

PÈLERINAGE DE LA MECQUE

(Extrait du journal officiel *Le Mobacher*)

ALGER
IMPRIMERIE ORIENTALE, PIERRE FONTANA ET Cº
Rue d'Orléans, 29.

1895